



تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة الجارية والإستثمارية في العراق للمدة (1980-2017)

(PP 90 - 111)

ID No.1696

<https://doi.org/10.21271/zjhs.22.4.5>

هه ژار طلعت أبو بكر بلبلس

صباح صابر محمد خوشناو

قسم الإحصاء/ كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة صلاح الدين - أربيل
قسم الحاسبات (IT) - كلية العلوم - جامعة نولج - أربيل

قسم الإقتصاد / كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة صلاح الدين - أربيل

hazhar@knights.ucf.edu

Sabah.mohammed@su.edu.krd

الاستلام: 2017/08/14

القبول: 2018/02/26

النشر: 2018/09/10

ملخص

يعد الإقتصاد العراقي من الإقتصادات الريعية التي تعتمد على عوائد النفط، وهو ما يجعل السياسة المالية وبخاصة الإنفاقية شديدة التأثير بالتغيرات الحاصلة على مستوى سوق النفط العالمية، وهو ما يؤثر على السياسة الإقتصادية للدولة لأن الإيرادات النفطية تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل سعر النفط الخام وبيان الأسباب المؤدية الى التذبذبات في هذا السعر فضلاً عن تأثيرها على الأهمية النسبية للنفقات الجارية والإستثمارية في العراق للمدة (1980-2017). بالإضافة الى ذلك فقد تم استخدام الأسلوب القياسي لمعرفة تأثير الصدمات النفطية في هيكلية النفقات العامة من خلال استخدام إختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وتحليل الصدمات والتباين بين سعر النفط والنفقات الجارية والإستثمارية في العراق خلال المدة موضوع الدراسة. وقد توصلت الدراسة الى أن تقلبات سعر النفط الخام تفسر خمسين بالمئة التغيرات في النفقات الإستثمارية في العراق، بينما هذه التقلبات تفسر أقل من ثلث التغيرات الحاصلة في النفقات الجارية. وهذا دليل على شدة حساسية النفقات الإستثمارية للصدمات النفطية بعكس النفقات الجارية. وأن هناك إستجابة قصيرة الأجل بين تغيرت سعر النفط والنفقات الإستثمارية والجارية، للتباطؤ الرابع عند مستوى معنوية أقل من (0.1). فضلاً عن ذلك فإن تقلبات أو صدمات سعر النفط الخام يمارس تأثيراً ملموساً على النفقات الإستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية في العراق، بمعنى أن حصول أي إرتفاع مفاجئ أو إنخفاض مفاجئ في سعر النفط ينعكس أولاً على النفقات الإستثمارية بصورة واضحة، وهذا سوف يخلق آثاراً سلبية تنعكس على القطاعات الاقتصادية الحقيقية المرتبطة بالنفقات الإستثمارية مثل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي.

الكلمات المفتاحية:- أسعار النفط، النفقات العامة الجارية، النفقات العامة الإستثمارية، السياسة النفطية، السياسة الإنفاقية.

المقدمة

يعد النفط من الموارد الإقتصادية التي لها أهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في صياغة المشهد الإقتصادي العراقي، لإمتلاكه المقومات التي يمكن ان تساعد على التطور والنهوض بالإقتصاد كونه يمثل مصدراً مهماً من مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الخزنة العامة للبلد وتمارس فوائضه دور مهم في تطوير المستوى التنموي وتحسين الأداء الإقتصادي لجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية، إلا إن سوء الإدارة وعدم الإلتزام في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذه الصناعة والإعتماد على أساليب تحمل المجازفة في زيادة الإنتاج لغرض تأمين الإيرادات المالية المطلوبة من جهة وإعتبار النفط سلعة خاضعة للسوق العالمية وسلعة جيوسياسية، حيث هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد أسعار النفط ومنها عوامل الجيوسياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية، والعوامل النقدية، وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دوراً كبيراً في تحديد أسعار النفط من جهة أخرى كل ذلك قد الحق أضراراً في المنشأة النفطية وبالإحتياطي العام على السنوات الماضية في العراق.

أهمية الدراسة:-

تأتي أهمية الدراسة في أن أسعار النفط يمارس دوراً كبيراً في التأثير على حجم النفقات الجارية والإستثمارية للدولة وبالتالي أن لهذه المتغيرات دوراً بارزاً في النمو الإقتصادي والإستقرار الإقتصادي في العراق هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن

للقطاع النفطي أهمية كبيرة في الكثير من بلدان العالم ومن ضمنهم العراق لأن هذا القطاع يعتبر العمود الفقري للإقتصاد العراقي وتمويل الخزنة العامة للدولة. ومن هنا نجد أن الأزمة المالية العالمية وما تبعها من تداعيات إقتصادية قد أصابت الإقتصاد العراقي عن واقعه الحقيقي من حيث كونه إقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط الخام وتؤثر بذلك نتيجة تذبذب أسعار النفط وضعف مرونة الجهاز الانتاجي فيهما والذي يؤدي الى عدم استقرارية النفقات العامة بشقيها الجاري والإستثماري وهذا يدل على معنوية العلاقة بين تذبذب أسعار النفط الخام ونفقاتها العامة .

لا شك الأزمة المالية العالمية قد أصابت بتداعياتها الإقتصادية أسعار النفط الخام العالمية التي بلغت ذروتها أكثر من (147) دولار للبرميل لتتخفض الى ما يقارب (32) دولار للبرميل خلال شهور معدودة. ولنتصور بعد ذلك كيف سيكون تأثير هذه التداعيات على الإقتصاد العراقي وعلى الموازنات السنوية للدولة العراقية التي تواجه متطلبات مهمة وعديدة خلال السنوات القادمة .

مشكلة الدراسة:-

تكمن مشكلة الدراسة في أن الإقتصاد العراقي، إقتصاد ريعي وأحادي الجانب وأنه يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة بشقيه الجاري والإستثماري وأن هذه الإيرادات غير مستقرة بسبب الصدمات النفطية الناتجة من تذبذب سعر النفط العالمي، فضلاً عن أن النفقات الجارية تشكل الجز الأكبر من النفقات العامة على حساب النفقات الإستثمارية.

فرضيات الدراسة:-

تفترض الدراسة ما يأتي:-

- 1- هناك علاقة طردية معنوية لأسعار النفط الخام على النفقات العامة الجارية والإستثمارية في العراق خلال المدة (1980-2017).
- 2- أن التذبذب في أسعار النفط الخام سيؤثر على الأهمية النسبية للنفقات العامة الجارية والإستثمارية بنسب متباينة في العراق خلال مدة الدراسة.
- 3- هناك توازن قصير الأمد بين أسعار النفط والنفقات العامة الجارية والإستثمارية في العراق خلال مدة الدراسة.
- 4- هناك توازن طويل الأمد بين أسعار النفط والنفقات العامة الجارية والإستثمارية في العراق خلال مدة الدراسة.

أهداف الدراسة:-

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:-

- 1- تحليل أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه في العراق خلال المدة (1980-2017).
- 2- تحليل تأثير سعر النفط الخام على النفقات العامة الجارية والإستثمارية في العراق خلال مدة الدراسة.
- 3- قياس وتحليل بإستخدام نموذج قياسي لتأثير أسعار النفط على حجم ونسب النفقات الجارية والإستثمارية في العراق.
- 4- وضع مقترحات عملية للسلطات المالية في العراق لأجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي من خلال المتغيرات موضوع الدراسة.

منهجية الدراسة:-

تستند هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على أسلوب التحليل الإقتصادي المقارن فضلاً عن الأسلوب الكمي القياسي من خلال تحليل العلاقة بين سعر النفط والنفقات العامة الجارية والإستثمارية في العراق للمدة (1980-2017)، بإستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية من خلال البرنامج (EVIEWS) الإصدار 9، من خلال إختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وتحليل الصدمات والتباين خلال المدة موضوع الدراسة.

نطاق الدراسة:-

تشمل هذه الدراسة من الناحية المكانية العراق ومن الناحية الزمنية المدة (1980-2017).

هيكلية الدراسة:-

لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها الى محورين أساسيين، خصص الأول لمفهوم سعر النفط الخام و تحليل أثر أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه من جهة وتأثير سعر النفط على النفقات الجارية والإستثمارية في العراق من جهةٍ أخرى. أما المحور الثاني فقد كرس للتحليل القياسي وبيان أثر أسعار النفط على هيكلية النفقات العامة منها الجارية والإستثمارية في العراق.

الدراسات السابقة:-

هناك مجموعة من الدراسات أجريت حول تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة التجارية والإستثمارية والموازنة العامة وبعض المتغيرات الأخرى في العراق وفي دول أخرى، من أهمها:-

- 1- دراسة (Jahan-Parvar, 2006)، حول Producing Oil Prices and Competitiveness: Evidence from a Group of Oil Countries ، توصلت الدراسة الى أن صدمات النفط يؤدي الى خسارة في تنافسية الدول المنتجة ذات الدخل المنخفض، بينما تستطيع الدول الأكثر دخلًا أن تجعل أثر هذه الصدمات منخفض أو محايد.
- 2- دراسة (Kilian, 2007)، حول (Not All Oil Price Shocks Are Alike: Disentangling Demand and Supply Shocks in the Crude Oil Market ، وتوصلت الدراسة أن صدمات أسعار النفط ليست جميعها متشابهة فقامت بفصل تأثير صدمات الطلب عن صدمات العرض والعاومل المؤثرة فيه في سوق النفط الخام.
- 3- دراسة (خير الدين، المعتصر محمد، 2008)، حول تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الأردن، وتوصلت الدراسة الى أن معدل التضخم في الأردن يرتبط بالتغيرات في أسعار النفط العالمية للسنوات السابقة، وعليه يمكن التنبؤ بمستويات التضخم المتوقعة في السنوات القادمة من خلال أسعار النفط ، كما تبين أن رصيد الميزان التجاري للأردن من للتغيرات في أسعار النفط.
- 4- دراسة (الموسوي، عبدالرسول عبدالرزاق، 2009)، حول التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد فيما إذا كان هنالك علاقة بين التذبذبات في أسعار النفط العالمية الناشئة من تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة العراقية. وتوصلت الدراسة الى أنه سيتعرض المورد الأساسي للإيرادات العامة إلى انحدار خطير خلال الأعوام الثلاث القادمة. ومن غير المتوقع أن تعود الأسعار العالية السابقة إلا في حالة حدوث كوارث سياسية في المنطقة. والسعر المتوقع للإستقرار عند حدوده هو (75-80) دولار للبرميل الواحد الأمر الذي يعني أن حالة الإسترخاء التي صاحبت إيراداتها النفطية في السنوات الأخيرة والتي لم تكن بسبب أنشطة الإستخراج والتصدير إنما بسبب إرتفاع الأسعار.
- 5- دراسة (زيدان، حاج بن، 2011)، حول أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2010 ، تركزت على أن البترول فرض نفسه كسلعة إستراتيجية بقوة منذ الحرب العالمية الأولى ليتعزز مع الوقت دوره، ونظراً لعدم تعزيز بلدان المنتجة له مثل الجزائر لميزة نسبية فقد أصبح أهم مكونات الإنتاج الكلي للبلد ومحركاً أساسياً للنمو، خاصة لما ترتفع الأسعار إلى مستويات عالية. يستشف من الأوضاع الإقتصادية للبلدان النامية أن أداء الأنشطة الإقتصادية المختلفة فيها قاصر عن بلوغ أهدافها ويعزى ذلك القصور إلى حالة الإختلالات الهيكلية المتفاوتة لإقتصادياتها الناجم عن خطأ السياسات الإقتصادية المتبعة في تسيير عمل تلك الأنشطة أضف إلى ذلك أن البعض منهم يعولون بنسبة عالية على العوائد المالية البترولية مما يجعلهم في تبعية إلى أحوال الأسواق العالمية وقد اثر بشكل سلبي على عوائد و الهيكل المالي لهذه البلدان ومن بينها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالأخص الجزائر كحالة لا مفر منها في حين قد نرى بوادر العلة الهولندية تحتاج الإقتصاد الجزائري ناهيك إقتصاديات بلدان المنطقة المعنية بالدراسة.
- 6- دراسة (حسن وزكي، 2011)، حول تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالإعتماد على السلاسل الزمنية، وتوصلت الدراسة الى أن النمو في الإقتصاد العالمي يعتبر المحدد الرئيسي للطلب على النفط في الأجلين القصير والطويل، وبالتالي أي تخفيض في نمو الإقتصاد العالمي سوف يؤدي إلى قلة الطلب على النفط، بنفس المنطق أي إنتعاش في النمو الإقتصادي سيؤدي إلى زيادة الطلب على النفط ، يأتي بعدها إعتماد الولايات المتحدة على الإستيراد النفطي من الخارج حيث يكون أثرها كبير في الأجل القصير حيث تعد أكبر مستهلك في العالم تعتمد على ما يزيد من (50%) من إحتياجاتها على الخارج، لكن في الأجل الطويل يقل هذا الأثر ويزداد دور نمو الإقتصاد العالمي، وتؤدي أسعار النفط تأثير أكبر في الأجل القصير على الطلب العالمي للنفط. ، فضلاً عن ذلك تلعب أسعار النفط دور كبير في زيادة العرض بالأجل القصير، يليها الإحتياطي ثم حصة أوبك في سوق النفط الدولية، ويكون أثر بدائل النفط سلبي في الأجل القصير وبنسبة قليلة نسبياً. أما في الأجل الطويل يكون تأثير إحتياطيات النفط دور كبير على عرض النفط، يليها حصة أوبك، ثم أسعار النفط، ويكون أثر بدائل النفط كبير في الأجل الطويل. أما أهم عامل يؤثر على الصادرات النفطية العراقية في الأجلين فهو سعر النفط الخام ، يليها حصة أوبك ، ثم زيادة إحتياطيات النفط.

- 7- دراسة(عامر، فوزية غالب، 2013) حول دراسة تذبذبات أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)، وتوصلت الدراسة الى أن عند استخدام طريقة السلسلة الزمنية وباستبعاد أثر الاتجاه العام وجد أن النسب المئوية بدت منخفضة في البداية، بعد ذلك لوحظ إرتفاع النسب للسنوات الأخيرة من المدة، وكان المتغير السائد في تفسير إرتفاع النسب للمدة الأخيرة، يعود الى الوضع الإقتصادي غير المستقر في الدول الصناعية فضلاً عن إرتفاع معدلات التضخم. فضلاً عن ذلك فإن تذبذب أسعار النفط في معظمه قد يعود الى عوامل العرض، والطلب المؤقتة لذا يصبح بالإمكان تغييرها خاصة على الأمد القصير، وليست الى عوامل هيكلية طويلة الأمد التي من الصعوبة تغييرها.
- 8- دراسة(بلقلة، براهيم، 2013)، حول تطورات أسعار النفط وإنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية للفترة (2000-2009)، توصلت الدراسة الى أن للتطورات التي شهدتها معدلات أسعار النفوط الخام العربية للدول العربية خلال مدة الدراسة إنعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية والتي شهدت إرتفاعاً كبيراً مما أدى الى إرتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الإقتصاديات. فقد نجم عن الإرتفاع الكبير في الإيرادات النفطية زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق مما ساهم أيضاً في تحسن أداء النشاط الإقتصادي وهو الأمر الذي أدى الى إرتفاع حجم الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية التي تتناسب طردياً مع وتيرة النشاط الاقتصادي، وقد إنعكست هذا التطورات بالإيجاب على أوضاع الموازنة العامة للدول العربية والتي شهدت تطوراً في رصيدها تبعاً للتطورات التي شهدتها أسعار النفط.
- 9- دراسة(المزني، عماد الدين محمد، 2013)، حول العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، توصلت الدراسة الى أن أسعار النفط تخضع لعوامل عديدة وليس العرض والطلب هما العاملان الوحيدان في تحديد أسعار النفط عالمياً، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط عالمياً ومنها عوامل الجيوسياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية، والعوامل النقدية، وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي. فضلاً عن ذلك أظهرت الدراسة أن هناك تداعيات مترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية، ومنها التداعيات الإقتصادية التي ساهمت عوائد النفط في زيادة الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية لمعظم الدول المصدرة للنفط.
- 10- دراسة(البصام والشريدة، 2013)، حول مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية(دراسة تحليلية)، وتوصلت الدراسة الى أن مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط خلال المدة(1921-2012) أربكت كثيراً الموازنات العامة، وأفرزت تداعيات خطيرة وشكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة. كما وأن جميع الموازنات العامة للعراق كانت دالة فقط لأسعار النفط وحجم الكميات المصدرة، وهنا تكمن ضرورة وهشاشة الإقتصاد العراقي الذي يعاني من إختلال الهيكل الإنتاجي وإحادية حصة الإيرادات العامة. كما لا تشكل حصة الإيرادات العامة غير النفطية سوى نسبة ضعيفة تتراوح بين(1.6%-4.7%) في أحسن الاحوال وهي مساهمة الإيرادات الضريبية التي تميزت بضعف تأثيرها في تمويل الموازنة العامة.
- 11- دراسة(صالح، علي وهيب عبدالله، 2016)، حول أثر تغيرات أسعار النفط الخام على معدلات النمو الإقتصادي في العراق للمدة (1990-2013)، توصلت الدراسة الى أن نتائج إختبارات الإستقرارية إحتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وهي مستقرة في المستوى العام طبقاً لإختبار ديكي -فولر الموسع (ADF). كما وأثبتت بوجود تكامل مشترك بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي. ووجود علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي.
- 12- دراسة(فاطمة و كلثوم، 2016)، حول تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري، توصلت الدراسة الى أن أسعار النفط تتأثر بالعديد من العوامل الإقتصادية والسياسية، والتي تنعكس مباشرة في أحجام الطلب والعرض العالميين، فضلاً عن أن التقلبات في أسعار المحروقات ليس بالأمر الجديد، لكن الإنهيار الحالي له خصوصية، فالخبراء توقعوا أن تستمر الأسعار عند مستويان منخفضة نظراً لتوفر البدائل التي كانت غائبة في الماضي، كما وتعتبر عوائد المحروقات ممول أساسي للموازنة العامة والإقتصاد الوطني الجزائري، سواء بشكل مباشر كجباية البترول أو بشكل غير مباشر من خلال صندوق ضبط الموارد.
- 13- دراسة (حسناني، عثمانية، شاوش، 2016)، حول أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر دراسة إحصائية للفترة (1986-2014)، توصلت الدراسة الى إن أهمية قطاع النفط في الجزائر تتجلى في تدخله في جميع القطاعات سواء منها الصناعية، الفلاحية أو الإجتماعية، فالنفط يعتبر المورد الأساسي والرئيسي للإقتصاد الوطني بحيث وصلت مساهمته في المتوسط (45%) من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، وأكثر من (98%) في إيرادات الصادرات، وأكثر(65%) في

المتوسط متأثرة من إيرادات النفط، هذا كله يوضح مدى هشاشة البنية الاقتصادية للجزائر الذي كشفت عنه الصدمات النفطية المتعددة، وعليه فإن الدور الكبير للنفط في مجمل الحياة الاقتصادية يجعل تأثير التغير في أسعار النفط سواء بالزيادة أو بالنقصان كبيراً على الاقتصاد.

14- دراسة (صالح، عمر هويدي، 2017)، حول تحليل أثر أسعار النفط على هيكلية الموازنة العامة في العراق للمدة (2014-2005)، توصلت الدراسة الى أن لزيادة أسعار النفط أثر ملموس على زيادة حجم النفقات الاستثمارية إلا أنها ليست بالمستوى الطموح حيث بلغت نسبة حجم النفقات التشغيلية (75%) بالمتوسط خلال مدة الدراسة مقابل (25%) حجم النفقات الاستثمارية. فضلاً عن أن النتائج تشير الى أنه لا توجد إستجابة قصيرة الأجل بين تغيرات أسعار النفط والإنفاق الإستثماري، ووجود إستجابة قصيرة الأجل بين تغيرات أسعار النفط لمتباطئ الرابع والإنفاق التشغيلي وعند مستوى معنوية أقل من (0.1).

المبحث الأول:- أسعار النفط وتأثيره على النفقات الجارية والإستثمارية.

يعد النفط سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية لها عالمياً المتعدد الجوانب خاصة في ظل التسارع الكبير للتطور التكنولوجي والصناعي في العالم، وتتغير أسعار النفط إرتفاعاً (طفرات نفطية) وإنخفاضاً (صددمات) من حين لآخر نتيجة لعدم تواؤم أسعاره مع عالم سريع التغير.

ويعد الاقتصاد العراقي من بين الإقتصادات الريعية التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل موازنته العامة وهو ما يجعل من كل من الموازنة العامة والميزان التجاري شديدة التأثر بالتغيرات الحاصلة على مستوى السوق العالمية، وهو ما يؤثر على السياسة الاقتصادية داخل الدولة لأن إيرادات النفط تعتبر المصدر الأساسي لتمويل مشاريع التنمية.

المطلب الأول:- مفهوم أسعار النفط .

يعد موضوع أسعار النفط من أكثر الموضوعات إثارةً للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، فإن هناك إعتبارات عديدة تلعب دوراً هاماً للغاية في تحديد أسعار النفط فضلاً عن عوامل العرض والطلب الى حد أن فهم عملية التسعير وإدارك المغزى وراء سعر معين أو غيره كانا دائماً يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية (حسنوي وشاوش، 2016، 32). تتميز أسواق النفط العالمية بكونها لا يمكن التنبؤ بأدائها أي بتذبذبات أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى صعوبات كثيرة في تخطيط الموازنات وضمان المحافظة على تقديم الخدمات العامة، إذ تكتسب تقلبات أسعار النفط أهمية خاصة في الدول التي تعتمد على العوائد النفطية في تمويل النفقات لعامة وعادةً ما تكون الإنخفاضات الكبيرة في أسعار النفط لها آثار عكسية ومباشرة على الإستقرار المالي لهذه الدول. (صالح، 2017، 97).

ويعرف سعر النفط بأنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبراً بالوحدة النقدية الأمريكية على سبيل المثال 100 / د/ب (الهييتي، 2000، 73) ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط العالمية التي تتسم بالديناميكية وعدم الإستقرار. مما إنعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينيات القرن الماضي و إستمرارها حتى الان. (البصام والشريفة ، 2013، 5).

يعرف سعر النفط الخام بأنه " عنها بوحدة نقدية في قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين ومعلومين، وأن العلاقة بين سعر النفط وقيمه ليست متساوية ومتعادلة وثابتة، بل هي في كثير من الأحيان كانت علاقة غير متكافئة، إذ كان سعر النفط الخام ولفترات زمنية سابقة وطويلة أقل من القيمة، وهو الآخر أرتبط وتأثر بفعل العوامل التي إرتبطت وأحاطت بطبيعة السلعة وكيفية إستغلالها وإستهلاكها. (عمر، 2013، 137) (الدوري، 1988، 22).

المطلب الثاني:- تحليل أسعار النفط والنفقات العامة الجارية والإستثمارية في العراق.

يعد النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد إقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الجوانب في سوق النفط، وهناك أسباب مؤثرة على إرتفاع أسعار النفط ضمن معسكر المنتجين والمستهلكين، كذلك الإختلاف في الرؤيا والمصالح بينهما، ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن السلع الأخرى. (صالح، 2016، 46). ولأن الإقتصاد العراقي إقتصاد ريعي ويعتمد على مورد رئيسي في تمويل النفقات العامة الجارية والإستثمارية وهو الإيرادات النفطية لذلك ستعرض بشكل مستمر الى الصدمات في أسعار النفط.

أولاً:- تحليل أسعار النفط وتقلباتها في العراق.

يمكن الوقوف على التغيرات في أسعار النفط العالمي وأسبابه في العراق خلال مدة الدراسة (1980-2017) من خلال الجدول (1) والشكل البياني (1) ويتبين الحقائق التالية:-

- 1- إنخفض سعر النفط العالمي من (35) دولار للبرميل الواحد سنة 1980 الى (14) دولار سنة 1986، أي إنخفض بنسبة (60-%)، ويعزى ذلك الى انخفاض الطلب على النفط بسبب برامج ترشيد الطاقة وإستخدام البدائل، كذلك تأثير الحرب العراقية الإيرانية على المعروض النفطي. (الجبوري، 2010، 37).
- 2- بدأ سعر النفط بالارتفاع تدريجياً من (14) دولار سنة 1986 الى (22.3) دولار سنة 1990، أي إرتفع بنسبة (59.3-%)، بسبب زيادة الطلب على النفط الخام من جهة و قيام العراق بإحتلال الكويت ومنع العراق من تصدير النفط للخارج وبالتالي فرض الحصار الإقتصادي عليه آب سنة 1990.
- 3- إنخفض سعر النفط بعد أن شهد إرتفاعاً من (22.3) دولار سنة 1990 الى (18.1) دولار سنة 1999، أي إنخفض بنسبة (18.8-%)، بسبب حدوث أزمة إقتصادية في الدول الآسيوية التي أثرت بشكل سلبي على مستوى الطلب النفطي هذا جانب الطلب، أما من جانب العرض فقد إرتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من (25) مليون برميل يومياً الى (275) مليون برميل يومياً ساهم في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوبك، 2001، 14).
- 4- بدأ مرةً أخرى سعر النفط بالارتفاع من (18.1) دولار في سنة 1999 الى (97.1) دولار سنة 2008، أي إرتفع بنسبة (436.5-%)، ومن أهم العوامل التي ساهمت في إرتفاع سعر النفط خلال تلك المدة، النمو الإقتصادي وزيادة الطلب على النفط الخام وإنخفاض الطاقة الإنتاجية الفائضة وإرتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة. (صالح، 2016، 47).
- 5- إنخفض سعر النفط من (97.1) دولار سنة 2008 الى (61.8) دولار سنة 2009، أي إنخفض بنسبة (36.4-%)، بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية والركود الإقتصادي الذي أصاب معظم الإقتصادات العالمية.
- 6- إرتفع سعر النفط مرةً أخرى من (61.8) دولار سنة 2009 الى (96.2) دولار سنة 2014، أي إزداد بنسبة (55.6-%)، ويعزى ذلك الى برامج التحفيز الإقتصادي الذي نفذتها الكثير من دول العالم، وبصورة خاصة البلدان الصناعية الكبرى، فضلاً عن إنخفاض المخزون التجاري من النفط الخام في تلك الدول (ناشور، 2012، 241) (صالح، 2017، 99). ان إرتفاع أسعار النفط الخام خلال المدة الماضية أدى الى تنامي الإستثمارات في مجال النفط لتعزيز الأرباح وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ومتزامناً مع التطور التكنولوجي في إستخراج النفط الصخري بعد إستخدام أحدث التطورات التقنية والفنية الحديثة، فقفز إنتاج أمريكا الشمالية من النفط الصخري من (10.9) مليون ط/ي، سنة 2012 الى (14.6) ط/ي، (نجوم، 2015، 14). كما فرضت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي حظراً على تصدير النفط الإيراني في سنة 2012 تسبب خروج نحو مليون برميل يومياً من نفطها من السوق. وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني وهو ما أبقي أسعار النفط عالية.
- 7- ونتيجةً لزيادة المعروض النفطي فقد إنخفض سعر النفط من (96.2) دولار سنة 2014 الى (42.6) دولار سنة 2017، أي إنخفض بنسبة (55.7-%)، بالإضافة الى عوامل أخرى ساهمت في إنخفاض أسعار النفط، وهي زيادة عرض النفط الخام في السوق الدولية من دول خارج منظمة أوبك على سبيل المثال البرازيل كانت من الدول المستهلك للنفط أصبحت اليوم بعد الإستكشافات الحديثة من البلدان المصدرة، فضلاً عن الإنكماش الإقتصادي في كل من الدول الأوروبية واليابان، وتراجع معدلات النمو الإقتصادي في الصين. (فريد ونيل، 2015، 7).
- 8- شهد سعر النفط العالمي أعلى مستوى له في سنة 2012 وقد بلغ (105.1) دولار للبرميل الواحد.
- 9- شهد سعر النفط العالمي أدنى مستوى له خلال مدة الدراسة في سنتي 1986 و 1998 وقد بلغ (14) دولار للبرميل الواحد.
- 10- بلغ المعدل العام لسعر النفط خلال مدة الدراسة (41) دولار للبرميل الواحد.
- 11- يزداد الطلب العالمي على الطاقة وبشكل مطرد بهدف تلبية متطلبات واحتياجات النمو السكاني والتطورات الإجتماعية والإقتصادية فقد إرتفع الطلب على الطاقة من (50,651) مليون برميل نفط مكافئ في سنة 2000 الى (631,667) مليون برميل في سنة 2013 وذلك وفقاً لتقارير إدارة الطاقة الأمريكية، ويتم تلبية تلك المتطلبات من مصادر طاقة أولية مختلفة أهمها النفط والغاز الطبيعي اللذان سيظلان من المصادر الرئيسة لعدة عقود قادمة. في منتصف سنة 2012 فاق إنتاج النفط (3) مليون برميل في اليوم صدر منه (2,4) مليون برميل (مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، دولة الإمارات- ديسمبر، 2014 -

مؤسسة البترول الكويتية). وتتوقع أوبك ان الطلب العالمي على النفط سيواصل ارتفاعه ليصبح (113) مليون برميل يوميا بحلول العام 2030، أما الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن يكون الطلب العالمي للنفط (120) مليون برميل يوميا في السنة نفسها). آفاق الطاقة في العراق تقرير خاص ضمن توقعات الطاقة في العالم، (17).

12- ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وهي : الطلب العالمي: يعتمد الطلب على النفط على نمو الإقتصاد وزيادة حجم السكان حيث زاد الاستهلاك النفطي العالمي بمعدل 1.76% سنويا في السنوات الخمسة الأخيرة وان إرتفاع أسعار النفط لسنة 2008 وبلغها (97.1) دولار، قدأ بشكل سلبي على نمو الإقتصاد العالمي وبالتالي أدى إلى خفض الطلب. فضلاً عن الأزمات الإقتصادية مثل الأزمة المالية في سنة 2008 والأزمة والآسيوية وكذلك الحروب والكوارث الطبيعية وتدهور أسعار صرف الدولار و ظهور المصادر البديلة للطاقة. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط في العالم، فهي تستهلك وحدها نحو ربع الإنتاج العالمي المقدر بنحو (80) مليون برميل يوميا، وبذلك يستهلك 4% من سكان الأرض 25% من إنتاج النفط العالمي، وطبقاً لمنحنى الإنتاج الأمريكي حتى سنة 2005، فقد تعدى قيمته المطلقة سنة 1975 حيث وصل 9,5 برميل يوميا ويهبط منذ ذلك التاريخ تدريجياً حتى وصل إلى 4- 5 مليون برميل يوميا سنة 2005 يمكن القول بان أمريكا تعتمد على إستيراد البترول نسبة 75% لتغطية حاجتها البالغة 21 مليون برميل يوميا. ويتوقع ان الطلب العالمي على النفط لأوبك سوف يزداد من 9,1 مليون برميل في سنة 2012 إلى 12,2 سنة 2030. ونجد إن الطلب العالمي على النفط في مجموعة البلدان OECD بشكل حدود 50% من إجمالي الطلب العالمي على النفط، ويؤشر هذا أهمية هذه المجموعة الإقتصادية عالمياً وقدرتها في التأثير على السوق النفطية الدولية، مما يلقي بالضرورة التاريخية على واضعي السياسة النفطية العراقية إقامة علاقات التعاون المشترك والبناء مع هذه المجموعة بما يخدم مصلحة الإقتصاد العراقي وبناء مستقبله على أساس متوازن مع السوق العالمية بعيداً عن التبعية الإقتصادية، كذلك الحال فان النظر إلى مجموعة البلدان النامية لا يقل أهمية من المجموعة الأولى اذ تزايد الطلب العالمي على النفط بشكل واضح جداً وبمعدل اكبر من المجموعة الأولى سنة 2030 إذ بلغ نحو 56,2 مليون برميل مما يؤكد النمو المتسارع لهذه المجموعة وبالتالي قدرتها في لعب دوراً كبيراً في التأثير على السوق العالمية مستقبلاً، لذلك أصبح لزاماً على العراق تبني سياسات نفطية ملائمة لطبيعة الإقتصاد العراقي والظروف السياسية والإقتصادية التي يمر بها ودول المنطقة عموماً. (الربيعي، 2013، 65-66) (المزني، 2013، 327-329).

الجدول (1)

أسعار النفط وحجم النفقات العامة الجارية والإستثمارية وأهميتهما النسبية في العراق

للمدة (1980-2017) (مليون دينار)

سعر النفط للبرميل (دولار) Oil(8)	(6)+(5))=7(	الأهمية النسبية للنفقات الإستثمارية الى النفقات العامة % (6)	الأهمية النسبية للنفقات الجارية الى النفقات العامة % (5)	النفقات العامة (3)+(2+1) (inv+cur)	النفقات الإستثمارية (Inv)(2)	النفقات الجارية (1)(Cur)	البنود/ السنوات
35.0	100	45	55	7262	3268	3994	1980
37.0	100	53	47	11330	5980	5350	1981
31.0	100	46	54	14435	6606	7829	1982
29.0	100	41	59	12042	4988	7054	1983
28.0	100	36	64	10592	3858	6734	1984
26.0	100	31	69	10457	3219	7238	1985
14.0	100	27	73	10031	2730	7301	1986
17.0	100	22	78	11846	2617	9229	1987
17.6	100	20	80	13363	2733	10630	1988
18.0	100	22	78	13934	3062	10872	1989
22.3	100	20	80	14179	2821	11358	1990
18.6	100	11	89	17497	1844	15653	1991
19.0	100	21	79	32883	7007	25876	1992
20.0	100	27	73	68954	18894	50060	1993

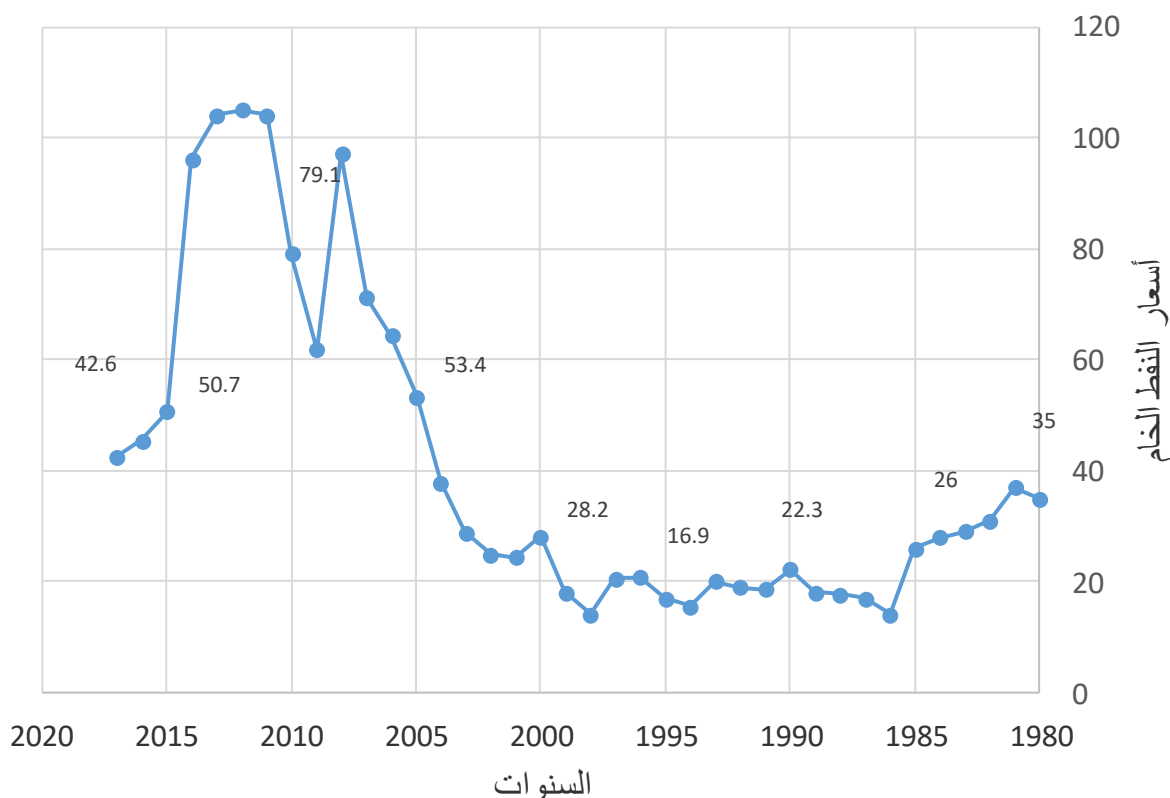


15.5	100	14	86	199442	27700	171742	1994
16.9	100	12	88	690786	84946	605840	1995
20.7	100	07	93	542542	36441	506101	1996
20.5	100	54	46	1168551	634456	534095	1997
14.0	100	10	90	920501	95796	824705	1998
18.1	100	20	80	1033552	201960	831592	1999
28.2	100	23	77	1498700	347037	1151663	2000
24.3	100	28	72	2079747	588861	1490886	2001
24.9	100	31	69	2551386	788703	1762683	2002
28.9	100	05	95	5658415	288213	5370202	2003
37.8	100	09	91	32117491	3014733	29102758	2004
53.4	100	17	83	26375175	4572018	21803157	2005
64.3	100	16	84	38806679	6027680	32778999	2006
71.1	100	20	80	39031232	7723044	31308188	2007
97.1	100	20	80	59403375	11880675	47522700	2008
61.8	100	20	80	52567025	10513405	42053620	2009
79.1	100	22	78	70134201	15553341	54580860	2010
104.1	100	23	77	78757666	17832112	60925554	2011
105.1	100	28	72	105139576	29350953	75788623	2012
104.1	100	34	66	119127556	40380750	78746806	2013
96.2	100	32	68	112192125	35450452	76741673	2014
50.7	100	34	66	119462429	41214037	78248392	2015
45.4	100	24	76	105895723	25746312	80149411	2016
42.6	100	25	75	100671161	25454018	75217143	2017
41	100	30	70	28322995.8	7312559.7	21010436.1	المتوسط

المصدر:- أعد الجدول أعلاه من قبل الباحثان بالإعتماد على :-

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990- جزيان 2003)، عدد خاص، 2003.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).
- وزارة المالية العراقي، الحسابات الختامية للسنوات (1998-2016).
- وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية، الأعداد:-
- (3984، 3996، 4016، 4036، 4067، 4117، 4135، 4180، 4233، 4272، 4352، 4394، 4430).
- المصدر: صندوق النقد الدولي <http://www.imf.org> ((أسعار النفط العالمية Dated Brent ,West Texas Intermediate, and the Dubai Fateh)).

الشكل البياني (1) تطور أسعار النفط العالمي خلال المدة (1980-2017) بالدولار الأمريكي



المصدر:- أعد الشكل أعلاه من قبل الباحثان بالإعتماد على بيانات الجدول (1).

ثانياً:- تحليل حجم النفقات الجارية والإستثمارية في العراق.

من خلال الجدول (1) نحلل حجم النفقات الجارية والإستثمارية في العراق خلال مدة الدراسة ووفقاً لما يأتي:-

- 1- بلغ حجم النفقات الجارية (3994) مليون دينار في سنة 1980 وبلغت الأهمية النسبية لها إلى إجمالي النفقات العامة (55%)، بينما بلغ حجم النفقات الإستثمارية (3268) مليون دينار للسنة نفسها وبلغت الإهمية النسبية لها من إجمالي النفقات العامة (45%). وإزداد حجم النفقات الجارية إلى (15653) مليون دينار سنة 1991 وإرتفعت الأهمية النسبية لها إلى إجمالي النفقات العامة إلى (89%)، كما وإنخفض حجم النفقات الإستثمارية إلى (1844) مليون دينار لنفس السنة وبلغت الإهمية النسبية لها إلى إجمالي النفقات العامة (11%). وكان لإنخفاض أسعار النفط الدور البارز في إنخفاض الأهمية النسبية للنفقات الإستثمارية.
- 2- بلغت الأهمية النسبية للنفقات الجارية (93%) في سنة 1996 والسنة الباقية كانت للنفقات الإستثمارية وهي (7%) بسبب الظروف القاسية التي كانت تعيشها العراق تحت الحصار الإقتصادي آنذاك. وإرتفعت هذه النسبة سنة 1997 إلى (46%) للنفقات الجارية و(54%) للنفقات الإستثمارية ويعزى ذلك إلى تنفيذ القرار 986 النفط مقابل الغذاء والدواء وبالتالي تحسن نسبي في الوضع المالي للحكومة العراقي نتيجة تصدير النفط.

3- تذبذب في الأهمية النسبية في حجم النفقات الجارية الى إجمالي النفقات العامة، حيث إحتلت النفقات الجارية حوالي (91%) سنة 2004 وبمبلغ قدره (29102758) مليون دينار، مقابل (9%) للنفقات الإستثمارية وبمبلغ قدره (3014733) مليون دينار، حيث كان لأسعار النفط الدور الأكبر بهذا التذبذب في حالة الإرتفاع في هذه الأسعار أدى الى إنخفاض في الأهمية النسبية للنفقات الجارية وزيادة الأهمية النسبية للنفقات الإستثمارية (أنظر مؤشرات السنوات 2011, 2012, 2013, 2014) وبالعكس في حالة الإنخفاض في أسعار النفط أدى الى زيادة الأهمية النسبية للنفقات الجارية وإنخفاض في الأهمية النسبية للنفقات الإستثمارية الى النفقات العامة. (أنظر مؤشرات السنوات 2015, 2016, 2017).

4- لقد بلغت الأهمية النسبية للنفقات الجارية الى النفقات العامة (70%) كمتوسط عام خلال مدة الدراسة ، كما وبلغت الأهمية النسبية للنفقات الإستثمارية الى النفقات العامة (30%) كمتوسط عام خلال المدة نفسها. ويتبين من ذلك أن السياسة الإنفاقية في العراق تميل الى الإستهلاك على حساب الإستثمار، مما سبب في خلق ضعف في الجهاز الإنتاجي للإقتصاد العراقي وعدم زيادة الإنتاج في القطاعات الحقيقية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، وعدم خلق إقتصاد متوازن ومتنوع والتي تعد ضرورية للعراق في هذه المرحلة لأجل النهوض بالإقتصاد العراقي ودفعه الى الأمام.

المبحث الثاني:- التحليل القياسي لأثر أسعار النفط على النفقات الجارية والإستثمارية في العراق.

المطلب الأول:- توصيف وبناء النموذج القياسي.

لقد قام الباحثان بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط ويضم النموذج المتغير المستقل (أسعار النفط) الذي له تأثير على المتغير التابع (النفقات العامة الجارية) من جهة و(النفقات العامة الإستثمارية) من جهة أخرى للوصول الى أفضل أنموذج بالإستفادة من البرنامج الإحصائي (SPSS) (statistical package the social sciences) أكثر برامج الكمبيوتر شيوعاً والأنموذج المقدر للصيغ أعلاه كالآتي:-

$$Y = b_0 + b_1X + U$$

حيث أن:-

Y = النفقات العامة الجارية (أو النفقات العامة الإستثمارية).

X = أسعار النفط

U = المتغير العشوائي

يمكن إيجاد المعادلة التقديرية للمستوى العام للأسعار بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS).

لغرض قياس أثر أسعار النفط على النفقات العامة الجارية والإستثمارية فقد تم الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى

(OLS)، وستكون المتغيرات المشكلة للنموذج كالآتي:-

أولاً:- المتغير التابع: يتكون النموذج القياسي من متغيرين تابعين يتمثلان بالنفقات العامة الجارية والإستثمارية في العراق (Y_2, Y_1) على التوالي، وقد تم الإستعانة بالبيانات السنوية للمدة (1980-2017)، فإن البيانات تحتوي على (38) مشاهدة.

ثانياً:- المتغير المستقل: يتضمن النموذج القياسي متغير مستقل واحد يتمثل بأسعار النفط ب (x).

ثالثاً:- بناء النموذج القياسي: بعد وصف متغيرات الدراسة، فلا بد من وضعها بالصيغة الرياضية التي تعتبر الإنطلاقة الرئيسة في صياغة النموذج القياسي، إذ يأخذ النموذج القياسي بين النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الإستثمارية في الإقتصاد العراقي وأسعار النفط الصيغة القياسية الآتية:-

$$Y_1 = f(x)$$

$$Y_2 = f(x)$$

ويمكن وضع النموذج بالصيغة القياسية العامة التالية:-

$$Y_1 = B_0 - B_1Ex + U_1$$

$$Y_2 = B_0 - B_1Ex + U_1$$

إذ تمثل (U_1) المتغير العشوائي، وهو يحتوي على تأثيرات المتغيرات التي لم تدخل في النموذج، أو تأثير التغيرات العشوائية فيه. وسيتم إستخدام نموذج الإنحدار البسيط في تحليل البيانات الموجودة في الملحق (1)، ويتم الإعتماد على النموذج الذي يجتاز الإختبارات الإقتصادية والإحصائية والقياسية ، ويعطي أفضل النتائج.

المطلب الثاني:- تحليل نتائج النموذج القياسي.

أولاً:- تحليل نتائج تأثير أسعار النفط على النفقات العامة الجارية.

لقد تم التوصل الى المعادلة التقديرية لأسعار النفط والاتي نتائج البرنامج الإحصائي بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) أسعار النفط كمتغير مستقل والنفقات العامة الجارية كمتغير تابع للبيانات أعلاه و باستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط وكما هو موضح في الجدول(2)(ينظر:- (Baltagi, B,H, 1999, 362 (GUJARATI , 2003, 817-818):-

الجدول(2)

REGRESSION

Dependent variable = INV and Independent variable=oil

المتغيرات	β	t	Sig.	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	قيمة المحسوبة (F)	قيمة (P) مستوى المعنوية
Constant	-5837538.09	-2.47	0.018	0.56	0.75	46.09	0.0001
Oil	320878.26	6.79	0.0001				

المصدر:- تم إعداد الجدول بالإعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS).

- قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوي (0.01) = 2.44
- قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوي (0.05) = 1.691
- قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوي (0.01) = 7.435
- قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوي (0.05) = 4.135

$$Y1 = -5837538.09 + 320878.26X1$$

$$Tb_0 = -2.47 \quad Tb_1 = 6.79 \quad R^2 = 0.56 \quad F = 46.09$$

تشير النتائج الإحصائية لإختبار (T) للمعاملات (b_0, b_1) وعند مقارنة قيمة (T) الجدولية البالغة (1.691) مع نظيرتها المحتسبة نجد أن (T) المحتسبة أكبر من (T) الجدولية (-2.47)، (6.79) على التوالي عند مستوى معنوي (0.05) وفضلاً عن أن القيمة المعنوية الإحصائية لإختبار (T) والتي تبلغان (0.018) و(0.0001) على التوالي والتي تعد هاتين النسبتين أقل من النسبة الجدولية وهي (0.05) وعليه نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل بالفرضية البديلة (H_1) مما يعني معنوية معاملات النموذج.

وبعد إجراء إختبار (F) ومقارنتها مع نظيرتها الجدولية البالغة (4.135) عند مستوى معنوي (0.05) نجد أن المحتسبة البالغة (46.09) أكبر من الجدولية وبمستوى معنوية أقل من (5%) مما يعني معنوية النموذج، أي رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) وهذا ما يؤكد المعنوية الكاملة للنموذج القياسي، وتشير النتائج أن قيمة معامل (R^2) بلغت (0.56) ما يعني أن المتغير المستقل قد فسر بمفرده ما نسبته (56%) أما المتبقي والذي نسبته (44%) فهو عائد الى عوامل أخرى، مؤثرة في النموذج، وهذه العوامل خارج نطاق موضوع الدراسة ، وعلى ضوء ذلك يتبين من المعادلة أعلاه أنه هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والنفقات العامة الجارية ولا شك أن معلمة أسعار النفط المتمثلة ب(320878.26) تمثل الميل أي التغيير في أسعار النفط للتغير في النفقات العامة الجارية، أي بمعنى أن التحسن في أسعار النفط الخام بمقدار دولار واحد يقود الى زيادة في النفقات العامة الجارية بمبلغ حوالي (320878.26) مليون دينار عراقي والعكس صحيح ، وهذا يمثل الأثر المباشر لأسعار النفط الخام.

ثانياً:- تحليل نتائج تأثير أسعار النفط على النفقات العامة الإستثمارية.

لقد تم التوصل الى المعادلة التقديرية لأسعار النفط والاتي نتائج البرنامج الإحصائي بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) أسعار النفط كمتغير مستقل والنفقات العامة الجارية كمتغير تابع للبيانات أعلاه و باستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط وكما هو موضح في الجدول (3):-

الجدول(3)

By increasing one dinar as price of oil the investment would be increasing by 319218.999 dinars

Dependent variable = CUR and Independent variable=oil

المتغيرات	β	t	Sig.	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	قيمة المحسوبة (F)	قيمة (P) مستوى المعنوية
-----------	---------	---	------	-------------------------	--------------------	-------------------	-------------------------

0.0001	75.66	0.82	0.68	0.007	-2.86	-14064205.1	Constant
				0.0001	8.69	855863.59	Oil

المصدر:- تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS).

- قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوي (0.01) = 2.44
- قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوي (0.05) = 1.691
- قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوي (0.01) = 7.435
- قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوي (0.05) = 4.135

$$Y2 = -14064205.1 + 855863.59X1$$

$$Tb_0 = -2.86 \quad Tb_1 = 8.69 \quad R^2 = 0.68 \quad F = 75.66$$

تشير النتائج الإحصائية لإختبار (T) للمعاملات (b_0, b_1) وعند مقارنة قيمة (T) الجدولية البالغة (2.44) مع نظيرتها المحتسبة نجد أن (T) المحتسبة أكبر من (T) الجدولية (-2.86)، (8.69) على التوالي عند مستوى معنوي (0.01) وفضلاً عن أن القيمة المعنوية الإحصائية لإختبار (T) والتي تبلغان (0.007) و (0.0001) على التوالي والتي تعد هاتين النسبتين أقل من النسبة الجدولية وهي (0.01) وعليه نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل بالفرضية البديلة (H_1) مما يعني معنوية معاملات النموذج.

وبعد إجراء إختبار (F) ومقارنتها مع نظيرتها الجدولية البالغة (7.435) عند مستوى معنوي (0.01) نجد أن المحتسبة البالغة (75.66) أكبر من الجدولية وبمستوى معنوية أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج، أي رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) وهذا ما يؤكد المعنوية الكاملة للنموذج القياسي، وتشير النتائج أن قيمة معامل (R^2) بلغت (0.68) ما يعني أن المتغير المستقل قد فسر بمفرده ما نسبته (68%) أما المتبقي والذي نسبته (32%) فهو عائد إلى عوامل أخرى، مؤثرة في النموذج، وهذه العوامل خارج نطاق موضوع الدراسة، وعلى ضوء ذلك يتبين من المعادلة أعلاه أنه هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والنفقات العامة الإستثمارية ولا شك أن معلمة أسعار النفط المتمثلة ب ($b_1 = 855863.59$) تمثل الميل أي التغيير في أسعار النفط للتغير في النفقات العامة الإستثمارية، أي بمعنى أن التحسن في أسعار النفط الخام بمقدار دولار واحد يقود إلى زيادة في النفقات العامة الإستثمارية بمبلغ حوالي (855863.59) مليون دينار عراقي والعكس صحيح، وهذا يمثل الأثر المباشر لأسعار النفط الخام.

المطلب الثالث:- تحليل نتائج تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة الجارية والإستثمارية في العراق.

لغرض تطبيق الطرق القياسية أعلاه يستلزم توفير سلاسل زمنية طويلة، لذلك جرى تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية وحسب طريقة (Diz) ((أنظر الملحق 3)) لمتغيرات موضوع الدراسة (أسعار النفط الخام، النفقات الجارية والنفقات الإستثمارية) للمدة (1980-2017) وبذلك شكلت لنا السلاسل الزمنية عددها (152) مشاهدة، وتم تحليل البيانات من خلال البرنامج ((EVIEWS الإصدار 9)) وكالتالي:-

أولاً:- نتائج إختبار الإستقرارية.

لأجل معرفة إستقرارية السلاسل الزمنية تم إجراء إختبار ((ديكي فولر وفيليبس بيرون)) الموسع لإختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات المدروسة (Dickey et al, 1986, 12-26) (Dickey & Fuller, 1981, 427-431) وكانت النتائج كما يلي في الجدول (4):-

الجدول (4) نتائج الإستقرارية حسب إختبار ديكي - فولر وفيليبس بيرون المعدل لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المعادلة	المستوى الأصلي		الفرق الأول للبيانات		الفرق الثاني للبيانات	
		قيمة T	الاحتمالية	قيمة T	الاحتمالية	قيمة T	الاحتمالية
اسعار النفط الخام (Oil)	Dickey Fuller	-1.712	0.423	-2.836	0.056	-8.956	0.0001
		-2.359	0.399	-2.832	0.188	-8.926	0.0001
	Phillips Peron	-1.390	0.586	-6.191	0.0001		
		-1.751	0.723	-6.166	0.0001		



0.0001	-6.232	0.709	-1.113	1.000	2.719	الحد الثابت	Dickey Fuller	النفقات الإستثمارية (Inv)
0.0001	-6.192	0.454	-2.257	1.000	2.654	الحد الثابت مع الاتجاه		
		0.0001	-5.825	0.974	0.238	الحد الثابت		
		0.0001	-5.588	0.886	-1.294	الحد الثابت مع الاتجاه	Philips Peron	
0.0001	-5.652	0.726	-1.070	0.092	-2.618	الحد الثابت	Dickey Fuller	النفقات الجارية (Cur)
0.0001	-5.812	0.994	-0.129	0.143	-2.975	الحد الثابت مع الاتجاه		
		0.000	-6.664	0.983	0.407	الحد الثابت		
		0.000	-6.941	0.817	-1.525	الحد الثابت مع الاتجاه	Philips Peron	

المصدر:- تم إعداد الجدول بالإعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي ((EViews الإصدار 9)).

يتضح من خلال الجدول (4) أن كافة السلاسل الزمنية المدروسة هي غير مستقرة عن المستوى الأصلي للبيانات إذاً تظهر النتائج قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في السلاسل المدروسة لأن قيمة ($P > 0.05$) ولأجل جعل السلاسل الزمنية مستقرة تم أخذ الفرق الأول للبيانات وتم الحصول على أن السلسلة الزمنية للنفقات العامة الإستثمارية كانت مستقرة لأن قيمة ($P < 0.05$) وأن السلاسل الأخرى غير مستقرة ولذلك تم أخذ الفرق الثاني لسلسلة سعر النفط والنفقات العامة الجارية ومن ملاحظة نتائج الجدول (4) توضح ان السلسلة الزمنية لأسعار النفط والنفقات العامة الجارية أصبحت مستقرة عند الفرق الثاني. أما عند اختبار فليبس بيرون فقد ظهرت النتائج بأن السلسلة الزمنية للأسعار النفط والنفقات العامة الجارية والإستثمارية أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، لذلك نأخذ بهذه النتائج لأنها أكثر دقة ومنطقية وإنسجاماً مع واقع الإقتصاد العراقي.

الجدول (5)

Inv oil

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.278148	51.28714	15.49471	0.0001
At most 1 *	0.052539	7.285814	3.841466	0.0069

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الجدول (6)

Cur oil

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.178171	28.53493	15.49471	0.0003
At most 1 *	0.035032	5.044774	3.841466	0.0015

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ثانياً:- تحديد مدة الإبطاء المثلي.

يوضح الجدول (7) نتائج اختبارات مدة الإبطاء المثلي للنفقات العامة الإستثمارية .

الجدول (7) نتائج اختبار مدة الإبطاء المثلي لمتغير النفقات العامة الإستثمارية مع أسعار النفط

HQ	SC	AIC	LR	Lag
43.35848	43.38403	43.34099	NA	0
35.90109	35.97774	35.84862	996.8156	1
35.42075	35.5485	35.33329	74.69629	2
35.49388	35.67273	35.37144	2.701997	3
35.54885*	35.7788*	35.39143*	4.948071*	4

المصدر:- تم إعداد الجدول بالإعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي ((EVIEWS الإصدار 9)).

يتبين من خلال الجدول (7) أن أفضل مدة إبطاء هي المدة الرابعة بسبب توافقهما للمعايير (AIC, HQ, LR, SC)، فضلاً عن ذلك فقد تم استخراج إختبارات مدة الإبطاء المثلى لمتغير النفقات العامة الجارية وكما هو مبين في الجدول (8).

HQ	SC	AIC	LR	Lag
44.09429	44.11984	44.0768	NA	0
37.57877	37.65543	37.5263	872.4879	1
37.15086	37.27862	37.06341	67.87954	2
37.22145	37.4003	37.09901	3.028038	3
37.28316*	37.51311*	37.12574*	4.098813*	4

المصدر:- تم إعداد الجدول بالإعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي ((EVIEWS الإصدار 9)).

يتبين من خلال الجدول (8) أن أفضل مدة إبطاء هي المدة الرابعة بسبب توافقهما للمعايير (AIC, HQ, LR, SC).

ثالثاً:- نتائج متجه تصحيح الخطأ.

1- العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنفقات العامة الإستثمارية.

يوضح الجدول (9) نتائج معادلة متجه تصحيح الخطأ بين سعر النفط الخام والنفقات العامة الإستثمارية.

الجدول (9) نتائج متجه تصحيح الخطأ لمتغير النفقات العامة الإستثمارية

المعلومات	D(INV)
CointEq1	0.018123
حد الخطأ	-0.00274
قيمة T	[6.60671]
قيمة الاحتمالية	0.0001

المصدر:- أعد الجدول أعلاه بالإعتماد على الملحق (1).

يتضح من خلال الجدول (9) أن هناك علاقة سببية توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط الخام والنفقات الإستثمارية في العراق لأن معادلة تصحيح الخطأ معنوية وتحمل الإشارة السالبة بمعنى أن سعر النفط الخام في الأسواق تمارس تأثيراً واضحاً على النفقات الإستثمارية في العراق خلال مدة الدراسة. وهناك إختلال في التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه خلال (0.018) أو ما يعادل (0.054) شهر (3*0.018) من الزمن، وهذه النتائج مقبولة إقتصادياً لأن إرتفاع سعر النفط الخام في السوق العالمية تعني زيادة الإيرادات العامة للحكومة والتي تنعكس بشكل إيجابي في زيادة النفقات الإستثمارية، والعكس صحيح، أي إذا إنخفضت سعر النفط وبالتالي الإيرادات العامة، فإن ذلك سينعكس بشكل سلبي على النفقات الإستثمارية. وتبين الملحق (1) وتبين الملحق (2) أنه توجد إستجابة قصيرة الأجل بين تغيرات سعر النفط للتباطيء الرابع والنفقات الإستثمارية وعند مستوى معنوي أقل من (0.1).

2- العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنفقات العامة الجارية.

(نتائج معادلة متجه تصحيح الخطأ بين سعر النفط الخام والنفقات الجارية. 10 يوضح الجدول)

الجدول (10) نتائج متجه تصحيح الخطأ لمتغير النفقات العامة الجارية

المعلومات	D(CUR)
CointEq1	-0.007255

حد الخطا	-0.00152
قيمة T	[-4.78002]
قيمة الاحتمالية	0.0001

المصدر:- أعد الجدول أعلاه بالاعتماد على الملحق (2).

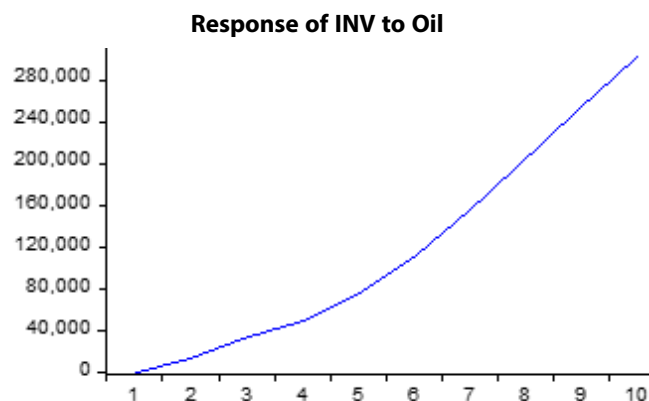
يتضح من خلال الجدول (10) أن هناك علاقة سببية توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط الخام والنفقات الجارية في العراق لأن معلمة تصحيح الخطأ معنوية وتحمل الإشارة السالبة ومعنوية عند مستوى أقل من (0.05) بمعنى أن سعر النفط الخام في الأسواق تمارس تأثيراً واضحاً على النفقات الجارية في العراق خلال مدة الدراسة. وهناك إختلال في التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه خلال (0.0072) أو ما يعادل (0.022) شهر (3*0.0072) من الزمن، وهذه النتائج مقبولة إقتصادياً لأن إرتفاع سعر النفط الخام في السوق العالمية تعني زيادة الإيرادات العامة للحكومة والتي تنعكس بشكل إيجابي في زيادة النفقات الجارية، والعكس صحيح، أي إذا إنخفض أسعار النفط وبالتالي الإيرادات العامة، فإن ذلك ينعكس بشكل سلبي على النفقات العامة الجارية. وتبين الملحق (2) أنه توجد إستجابة قصيرة الأجل بين تغيرات سعر النفط للتباين الرابع والنفقات العامة الجارية وعند مستوى معنوي أقل من (0.1).

رابعاً:- نتائج تحليل الصدمات والتباين.

1- تقلبات أسعار النفط الخام والنفقات العامة الإستثمارية.

يبين الشكل (2) أثر حصول صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في أسعار النفط وتأثيره على السلوك المستقبلي للنفقات العامة الإستثمارية لمدة (سنتين ونصف) إذاً حصول الصدمة في سعر النفط سيقود الى زيادة النفقات العامة الإستثمارية بالإرتفاع التدريجي بسبب التباطؤ في تنفيذ المشاريع الإستثمارية وآلية إقرارها وتنفيذها وهي عادة تأخذ مدة أطول بين الإقرار والتنفيذ. وتنخفض في نهاية المدة بسبب الإنخفاض الحاد في أسعار النفط.

الشكل (2) أثر صدمة في أسعار النفط على السلوك المستقبلي للنفقات العامة الإستثمارية

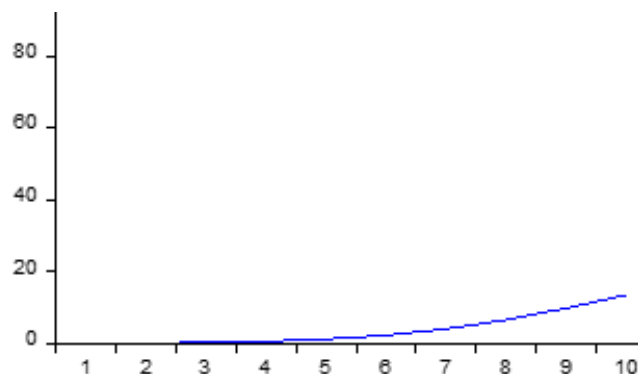


المصدر :- أعد الشكل أعلاه بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews

كما ويتبين من الشكل (3) نتائج تحليل التباين لسعر النفط على النفقات الإستثمارية وأن أسعار النفط تمارس تأثيراً واضحاً على السلوك المستقبلي للنفقات الإستثمارية، إذاً أن أسعار النفط تفسر التغيرات الحاصلة في النفقات الإستثمارية بنسب متصاعدة إبتداءً من المدة (1) الى أن تصل ذروتها عن المدة (10) إذاً أن سعر النفط تفسر حوالي (50%) من السلوك المستقبلي للتغيرات الحاصلة في النفقات الإستثمارية.

الشكل (3) تحليل التباين لأسعار النفط على النفقات العامة الإستثمارية

Percent INV Variance due to Oil



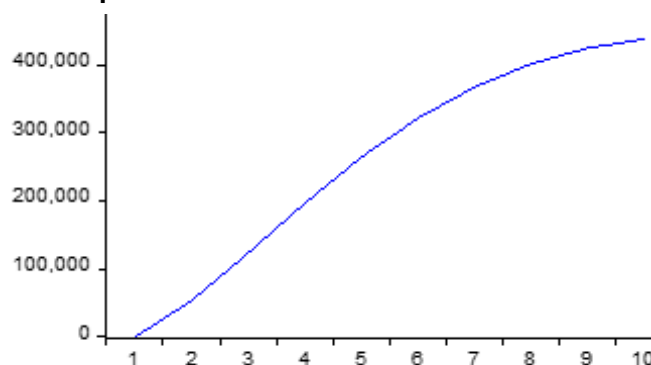
المصدر :- أعد الشكل أعلاه بالإعتماد على مخرجات البرنامج Eviews

2- تقلبات أسعار النفط والنفقات العامة الجارية.

(أثر حصول صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في أسعار النفط وتأثيره على السلوك المستقبلي 4 يبين الشكل) للنفقات الجارية لمدة (سنتين ونصف) إذاً حصول الصدمة في أسعار النفط سيقود بداية الأمر الى الزيادة التدريجية في النفقات العامة الجارية الى أن تصل ذروتها في المدة الثامنة.

الشكل (4) أثر صدمة في سعر النفط على السلوك المستقبلي للنفقات العامة الجارية

Response of Cur to Oil

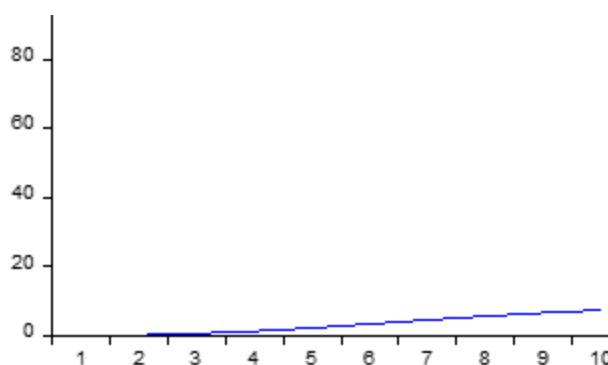


المصدر :- أعد الشكل أعلاه بالإعتماد على مخرجات البرنامج Eviews

كما ويتبين من الشكل (5) نتائج تحليل التباين لسعر النفط على النفقات العامة الجارية وأن أسعار النفط تمارس تأثيراً واضحاً على السلوك المستقبلي للنفقات العامة الجارية ، إذاً أن أسعار النفط تفسر التغيرات الحاصلة في النفقات الجارية بنسب متصاعد ولكن بشكل بطيء إبتداءً من المدة (1) الى أن تصل ذروتها عن المدة (10) إذاً أن سعر النفط تفسر حوالي (30%) من السلوك المستقبلي للتغيرات الحاصلة في النفقات العامة الجارية.

الشكل (5) تحليل التباين لسعر النفط على النفقات العامة الجارية

Percent Cur Variance due to Oil



المصدر :- أعد الشكل أعلاه بالإعتماد على مخرجات البرنامج Eviews

الإستنتاجات

نستنتج من خلال التحليل السابق للبيانات النقاط التالية:-

- 1- إن أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطية، لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في تحديد أسعار النفط العالمية، مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والأزمات النفطية وإنخفاض طاقات الإنتاج الإحتياطية وعامل المضاربة في الأسواق الآجلة. وتتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل الإقتصادية والسياسية والتي تنعكس مباشرةً في كميات الطلب والعرض العالميين. وأن تذبذب أسعار النفط في معظمه قد يعود الى عوامل العرض، والطلب المؤقتة لذا يصبح بالأمكان تغييرها خاصة على الأمد القصير، وليست الى عوامل هيكلية طويلة الأمد التي من الصعوبة تغييرها.
- 2- إن مخاطر وإشكاليات تقلبات سعر النفط خلال المدة (1980-2017) أربكت كثيراً السياسة الإنفاقية، وأفرزت تداعيات خطيرة وشكلت تحديات حقيقية أمام السياسة الإنفاقية في العراق.
- 3- يمتلك العراق العديد من الموارد الإقتصادية (الطبيعية والبشرية والمالية) اذا ما تم إستغلالها بشكل كفوء يمكن أن تساهم في تفعيل مصادر للدخل غير نفطية من شأنها تنويع مكونات الناتج القومي الاجمالي وتقليل خطر صدمات أسعار النفط، وتساهم في إيجاد وسائل للتحوط من شأنها جعل الإيرادات العملة أكثر أمناً وإستقراراً وإستقلالاً من هيمنة إحادية موارد الخزانة العملة للدولة .
- 4- لقد أثر زيادة أسعار النفط خلال مدة الدراسة بشكل نسبي على زيادة حجم النفقات الإستثمارية ولكنها لم يكن بالمستوى المطلوب حيث بلغت الأهمية النسبية للنفقات الجارية الى النفقات العامة (70%) كمعدل عام خلال المدة موضوع الدراسة مقابل (30%) للنفقات الإستثمارية الى النفقات العامة. وهذا دليل على أن الحكومة في العراق قد أهمل جانب العرض وركزت على جانب الطلب في الإقتصاد الوطني نتيجة الميل الى الإستهلاك السائد بالمجتمع، أي تغليب الجوانب الإستهلاكية والإبتعاد عن الإهتمام بالعمليات الإنتاجية والإستثمارية.
- 5- هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والنفقات العامة الجارية ولا شك أن معلمة أسعار النفط المتمثلة ب(320878.26=b1) تمثل الميل أي التغيير في أسعار النفط للتغير في النفقات العامة الجارية، أي بمعنى أن التحسن في أسعار النفط الخام بمقدار دولار واحد يقود الى زيادة في النفقات العامة الجارية بمبلغ حوالي (320878.26) مليون دينار عراقي والعكس صحيح ، وهذا يمثل الأثر المباشر لأسعار النفط الخام.
- 6- هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والنفقات العامة الإستثمارية ولا شك أن معلمة أسعار النفط المتمثلة ب(855863.59=b1) تمثل الميل أي التغيير في أسعار النفط للتغير في النفقات العامة الإستثمارية، أي بمعنى أن التحسن في أسعار النفط الخام بمقدار دولار واحد يقود الى زيادة في النفقات العامة الإستثمارية بمبلغ حوالي (855863.59) مليون دينار عراقي والعكس صحيح ، وهذا يمثل الأثر المباشر لأسعار النفط الخام.
- 7- هناك إستجابة قصيرة الأجل بين تغيرت أسعار النفط والنفقات العامة الإستثمارية والجارية، للتباطؤ الرابع عند مستوى معنوية أقل من (0.1).
- 8- يمارس تقلبات أو صدمات أسعار النفط الخام تأثيراً ملموساً على النفقات العامة الإستثمارية مقارنةً بالنفقات العامة الجارية في العراق، بمعنى أن حصول أي إرتفاع مفاجئ أو إنخفاض مفاجئ في أسعار النفط ينعكس أولاً على النفقات العامة الإستثمارية بصورة واضحة، وهذا سوف يخلق آثاراً سلبية تنعكس على القطاعات الإقتصادية المرتبطة بالنفقات الإستثمارية مثل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي.
- 9- هناك تأثير ضئيل لصدمات أسعار النفط على النفقات الجارية، إذ مع حالة إنخفاض أسعار النفط خلال مدة الدراسة فقد شهدت حالة الإستمرار في النفقات العامة الجارية، وقد تم تغطية هذا الإنخفاض والعجز في الموازنة العامة من خلال الإقتراض الداخلي أو الخارجي أو موارد المالية البديلة عن الإيرادات النفطية.

10- تفسر تقلبات أسعار النفط الخام خمسين بالمئة التغيرات في النفقات العامة الإستثمارية في العراق ، بينما هذه التقلبات تفسر أقل من ثلث التغيرات الحاصلة في النفقات العامة الجارية. وهذا دليل على شدة حساسية النفقات العامة الإستثمارية للصدّات النفطية بعكس النفقات العامة الجارية.

التوصيات

إستناداً على الإستنتاجات السابقة، نقترح التوصيات الآتية:-

- 1- أصبح من الضروري وضع إستراتيجية فعالة من أجل تجنب أو التخفيف من نتائج إنهيار أسعار النفط وذلك من خلال الإعتماد على بدائل جديدة دائمة وفقاً لإستراتيجيات وخطط ناجحة مستمدة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا الإطار مثل تجربة نرويج ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- إتباع سياسة نفطية تعتمد على إستراتيجية واضحة تستلزم أولاً وقبل كل شئ الإعتماد على التقنيات الفني الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والكادر المتخصص للنهوض بالواقع الإنتاجي للنفط وفق متطلبات جديدة تماشى وفق أولويات السوق .
- 3- يجب معالجة الإختلالات الهيكلية للإقتصاد العراقي من خلال تغير مساهمة القطاعات الإقتصادية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الإقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية الحقيقية من القطاعات الزراعة، الصناعة، المصارف، الخدمات والسياحة والإستفادة من مصادر الثروة النفطية في تنويع وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطوير الصناعات البتروكيمياوية.
- 4- يجب أن تتبع الحكومة سياسة مالية تعمل على زيادة تنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة الإنفاقية لزيادة النفقات الإستثمارية وتعزيز بناء مؤسسات تكنولوجية وإبتكارية.
- 5- من الضروري على أصحاب القرار في العراق أخذ مشكلة خطر تقلبات أسعار النفط بنظر الإعتبار عند إعداد الموازنة العامة مع وضع سياسات خاصة للتحوط، من شأنها معالجة الإختلالات في الموازنة العامة للدولة.
- 6- ربط الإيرادات النفطية بعملية التنمية الإقتصادية مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للإستثمار عند توجيه النفقات الإستثمارية من خلال برنامج يتضمن خطة إقتصادية واضحة المعالم يكون ضمن أهدافها خدمة الأجيال الحالية والقادمة وبناء قاعدة للإستثمار الطويل الأجل، خصوصاً وأن النفط ثروة وطنية ناضجة.
- 7- أن الهزات الخارجية ليست وحدها تضع الإقتصاد في مشكلة ولكن المسؤولية تقع على عاتق الإدارة المسؤولية من خلال التفكير الخاطيء وقلة التدبير، وبطء التطور. لذا لا بد من ترقية البحوث التكنولوجية المحلية والتطوير الكفاء لطرائق العمل والإنتاج.
- 8- إعادة تأهيل المنشآت النفطية الإستخراجية والتصديرية لزيادة الإنتاج والتصدير بما يتلائم مع مستويات الإحتياجات النفطية المثبت التي يمتلكها العراق.
- 9- تطوير الحقول القائمة بالجهد الوطني مع الإستفادة من الشركات الأجنبية لتقديم خدماتها أينما تطلب الأمر ذلك. وأن يتم تطوير الحقول الجديدة بالتعاون مع الشركات العالمية وفق صيغ مقبولة ومتعارف عليها تتناسب وخصائص الحقول العراقية بشكل عام وخصائص كل حقل على حدة، وعلى أن يكون ذلك وفق أسس تنافسية تضمن أفضل الشروط للعراق.
- 10- تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية وإعادة النظر في سياسات النفقات العامة القائمة بهدف إعادة التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الإستثمارية في الموازنة العامة للدولة، وتدعيم التوجه نحو ترشيد النفقات العامة وإعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات النفقات العامة على النشاطات المختلفة وصولاً الى الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.
- 11- زيادة الإيرادات غير النفطية وتدعيم التوجه نحو القائم على تنويع مصادر الدخل القومي وإعادة هيكلة النظام الضريبي وجعله أكثر فاعلية بصورة يسمح بزيادة حصيلة الضرائب بشكل تدريجي محل الإيرادات النفطية.
- 12- ان ربط أسعار النفط بسلة عملات بدلاً عن الدولار الأمريكي من شأنه تقليل تذبذب أسعار النفط نتيجة تقلبات أسعار الصرف العالمية التي قد تكون نتيجة التقلبات الإقتصادية العالمية.

- 13- يجب على المنظمات النفطية النظر في أهمية إيجاد سياسات نفطية وإقتصادية تحد من تأثير التقلبات الإقتصادية على أسعار النفط. من خلال تفعيل السياسات الإقتصادية العامة حتى لا يترك عبء المواجهة على السياسة المالية فقط، خصوصاً وان خطر تقلبات أسعار النفط على العراق هو من الأخطار المركبة والتي لا يقتصر حدودها على الموازنة العامة إعداداً وتنفيذاً.
- 14- تنوع إيرادات الصادرات خارج النفط، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث وفعال يسهم في تمويل نمو الاستثمار المنتج بدل تمويل الواردات والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لضمان نمو فعلي وحقيقي.
- 15- التوجه نحو بناء صناعة نفطية متطورة تستخدم الطرق التكنولوجية الحديثة في الإنتاج والتكرير والبحث والتنقيب قادرة على الإستفادة من الثروة النفطية في جلب عوائد مالية ضخمة للبلد يمكن أن تساهم في تطوير عجلة التنمية الإقتصادية في العراق. فضلاً عن وضع القوانين اللازمة لمنع الفساد في تلك الصناعة وكذلك سن القوانين الخاصة في إنتاج واستثمار الثروة النفطية في البلد.
- 16- يتطلب من الدول المصدرة للنفط أن تترك تحديد أسعار النفط يخضع لقانون الطلب والعرض، وآلية السوق الحر، مع وضع سعر إسترشادي يرتبط بسقف للإنتاج المقرر من كل دولة وليس زيادة الإنتاج أو خفضه من قبل بعض الدول التي تحدد السعر.

قائمة المصادر والمراجع:-

أولاً:- التقارير والنشرات الرسمية:-

- 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990- جزيان 2003)، عدد خاص، 2003.
- 2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).
- 3- تقرير آفاق الطاقة في العراق، تقرير خاص ضمن توقعات الطاقة في العالم.
- 4- صندوق النقد الدولي <http://www.imf.org> ((أسعار النفط العالمية (Dated Brent, West Texas Intermediate, and the Dubai Fateh)).
- 5- وزارة المالية العراقي، الحسابات الختامية للسنوات (1998-2016).
- 6- وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، الأعداد: (3984، 3996، 4016، 4036، 4067، 4117، 4135، 4180، 4233، 4272، 4352، 4394، 4430).

ثانياً:- الأطاريح والرسائل الجامعية:-

- 1- الجبوري، زمن راوي سلطان، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010.
- 2- حسناوي وشاوش، تقوى و عبدالعزيز أحمد، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر دراسة إحصائية للفترة (1986- 2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
- 3- خير الدين، المعتمد محمد، تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الأردن، رسالة ماجستير في الإقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أيار 2008.

ثالثاً:- البحوث والدوريات:-

- 1- البصام والشريدة، سهام حسين، سميرة فوزي شهاب، مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية (دراسة تحليلية)، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013.
- 2- بلقلة، براهيم، تطورات أسعار النفط وإنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، بحث منشور في مجلة الباحث، العدد (12)، 2013.
- 3- حسن وزكي، يحيى حمود و حسام الدين، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية جامعة البصرة/ مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الإدارية والإقتصادية، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون، 2011.
- 4- حسناوي و عثمان، تقوى، عثمان، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، دراسة إحصائية للفترة (1986-2014)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
- 5- الربيعي، رجا خضير عبود، الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية، بحث منشور في الإنترنت، 2013.
- 6- زيدان، حاج بن، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية (2000-2010)، بحث منشور في الإنترنت مسحوب بتاريخ 2018-1-30 (الموقع غير معلوم).



- 7- صالح، علي وهيب عبدالله، أثر تغيرات أسعار النفط الخام على معدلات النمو الإقتصادي في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد مئة وثمانية، 2016.
- 8- صالح، عمر هويدي، تحليل أثر أسعار النفط على هيكلية الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2014)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد التاسع، العدد (17)، 2017.
- 9- صالح، علي وهيب عبدالله، أثر تغيرات أسعار النفط الخام على معدلات النمو الإقتصادي في العراق للمدة (1990-2013)، بحث منشور في مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد مئة وثمانية، 2016.
- 10- عامر، فوزية غالب، دراسة تذبذبات أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)، بحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع/ت الثاني، 2013.
- 11- عمر، فوزية غالب، دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد السابع/ت الثاني، 2013.
- 12- فاطمة وكلثوم، فوقة، مرقوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري، بحث منشور في مجلة الإقتصاد والمالية، العدد رقم (03) - السادسي الثاني، الجزائر، 2016.
- 13- فريد، راهم، ونيل بوركاب، انهيار أسعار النفط : الاسباب والنتائج، المؤتمر الاول بعنوان السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.
- 14- المزيني، عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، بحث منشور في مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (15)، العدد (1)، 2013.
- 15- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 2001، التقرير الإحصائي السنوي، العدد (28).
- 16- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية، مؤسسة البترول الكويتية، 2014.
- 17- الموسوي، عبدالرسول عبدالرزاق، التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الرقعة للفترة 10 الى 11 نوفمبر، 2009، عمان.
- 18- ناشور، هيام خزل، العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقصادي الخليجي، العدد (23)، 2012.
- 19- نجوم، اسامة، قراءة في اسباب انخفاض أسعار النفط، سلسلة دراسات المركز العربي للابحاث والدارسات، الدوحة، 2015.

رابعاً:- الكتب:-

- 1- البلداوي، عبد الحميد، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، دار الشروق، عمان، 1997.
- 2- الدوري، محمد أحمد، "مبادئ اقتصاد البترول"، مطبعة الرشد للطباعة والنشر، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1988.
- 3- كنانة، حلمي فضل، الإحصاء التطبيقي الحديث والاحتمالات، المطبعة الأهلية، الدوحة، 1999.
- 4- عوض و عزام، عدنان، مفيد، طرق الإحصاء بالحاسوب، جامعة القدس المفتوحة، 1998.
- 5- محمد، رمضان حامد، برنامج الإشراف الفني للإحصائيين، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2001.
- 6- الهيتي، أحمد حسين، إقتصاديات النفط، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.

خامساً:- المصادر باللغة الإنكليزية:-

- 1- Baltagi, B.H, Econometrics, 2nd, Edition, New York, Springer-Verlag Berlin -Heidelberg, 1999.
- 2- Dickey, D.A and W.A. Fuller " Distribution of the estimates for autoregressive time series with a unit root", Jour. Amer. Stat. 1979.
- 3- Dickey, D., W. Bell and R. Miller " unit roots in time series model : test and implication " American statistician , 1986.
- 4- GUJARATI, Damodar N., Basic Econometrics, fourth edition, mc Graw-Hill Irwin US, 2003.
- 5- Jahan-Parvar, R. (2006), Oil Prices And Competitiveness: Evidence From A Group Of Oil Producing Countries, Unpublished Doctoral Dissertation, East Carolina University, Carolina.
- 6- Killian, L. (2007), Not All Oil Price Shocks Are Alike: Disentangling Between Demand And Supply Shocks In The Crude Oil Market, Michigan: University of Michigan and CEPR.

شیکردنه وه و پیتوانه کردنی کاریگه ری هه لپه زین و دابه زینی نرخه کانی نهوت له سه ر خه رچی په وان و وه به رهیتان له عیراق بۆ ماوه ی (1980-2017)

پوخته

ئابووری عیراق داده نریت به یه کیک له ئابووریه مولکانه کانی جیهان کهوا پشت به داهاته کانی نهوت ده به ستیت، وه ئه مه ش وا ده کات کهوا سیاسه تی دارایی و به تاییه تی سیاسه تی خه رجه کان زۆر په یوه ست بیت به گۆرانکاریه کانی بازاری نهوت و نرخه نهوت و پاشان کاریگه ری ئه مه له سه ر سیاسه تی ئابووری چونکه ئابووری پشت ده به ستیت به داهاته نهوت بۆ پێدانی پاره به پرۆسه ی گه شه سهندنی ئابووری.

ئامانجی ئه م توێژینه وه یه بریتیه له شیکردنه وه ی نرخه نهوت و هۆکاره کانی به زبونه وه و نزم بوونه وه ی ههروه ها کاریگه ری له سه ر قه باره و پێژه ی خه رچی په وان و وه به رهیتان له عیراق دا له ماوه ی (1980-2017). ههروه ها پشت به ستراوه به شتوازی پیتوانه ی به مه به ستی زانیی کاریگه ری شوکی نهوت و نرخه که ی له سه ر په یکه ری خه رجه گشتیه کان ههروه ها کاریگه ری نرخه نهوت له سه ر خه رچی په وان و وه به رهیتان. ئه م توێژینه وه یه گه شته ئه نجامی کهوا گۆرانکاری له نرخه نهوت نزیکه ی په نجا له سه دی گۆرانکاریه کانی خه رچی وه به رهیتان پاره ده کات، به لām نزیکه ی یه که له سه ر سیتی گۆرانکاریه کانی خه رچی په وان پاره ده کات. ئه مه ش به لگه یه له سه ر په یوه ست بوونی خه رچی وه به رهیتان به نرخه نهوته وه. جگه له مه وه لām دانه وه ی کورت خایه ن هه یه له



توان نرخی نهوت و خهرجی پهوان و وهبه رهتینان بۆ قونانی پینجه م له شیکر نه وهی پتوانهیی له ئاستی پلهی واتایی (0.1). هه وره ها گوڤانکاری له نرخی نهوت کاریگه ری پاسته وخۆی هه یه له سه ر خهرجی وه به رهتینان، که چی کاریگه ری که ی زۆر که مته ره له سه ر خهرجی پهوان ئه مه ش ده یته هۆی دروستکرنی کاریگه ری خراپ له سه ر که رته پاسته قینه یه کانێ ئابووری که وا په یوه ستن به خهرجی وه به رهتینان له باری دابه زینی نرخی نهوت وه کو که رته کانێ کشتو کال، پشه سازی و که شتباری.

Analyzing and measuring the impact of oil price fluctuations on current and investment public expenditure In Iraq for the period (2017-1980)

Abstract

The Iraqi economy is one of the rent-dependent economies that rely on oil revenues, which makes fiscal policy, especially fiscal policy, very sensitive to changes in the level of the international oil market, which affects the economic policy of the state because oil revenues are the main source of financing development projects.

The objective of this study is to analyze the price of crude oil and to explain the reasons for the fluctuations in this price as well as the impact on the relative importance of current and investment expenditures in Iraq for the period (2017-1980). In addition, the standard method was used to know the impact of oil shocks in the public expenditure structure Through the use of root unit tests and joint integration and analysis of the shocks and the difference between the price of oil and current expenditures and investment in Iraq during the period under study. The study found that fluctuations in the price of crude oil accounted for 50 percent of the changes in investment expenditures in Iraq, while these fluctuations explain less than a third of changes in current expenditures. This is a sign of the sensitivity of investment expenditures to oil shocks, in contrast to current expenditures. And that there is a short-term response between the change in the price of oil and investment expenditures and current, for the fourth slowdown at a significant level less than (0.1). In addition, the fluctuations or shocks of the price of crude oil have a significant impact on investment expenditures compared to current expenditures in Iraq, meaning that any sudden rise or sudden decrease in the price of oil is reflected first on investment expenditures in a clear manner, and this will create negative effects reflected on the sectors Economic sectors associated with investment expenditures such as agriculture, industry and tourism.

((الملاحق))

الملحق (1) نتائج معادلة تصحيح الخطأ بين سعر النفط والنفقات الإستثمارية

Error Correction:	D(INV)
CointEq1	0.018123
	-0.00274
	[6.60671]
D(INV(-1))	0.392985
	-0.07504
	[5.23680]
D(INV(-2))	0.189799
	-0.08238
	[2.30392]
D(INV(-3))	0.137263
	-0.08483
	[1.61812]
D(INV(-4))	-0.812861
	-0.11109
	[-7.31735]
D(OIL(-1))	-8171.409
	-17685.1
	[-0.46205]
D(OIL(-2))	-7882.486
	-19535.4
	[-0.40350]
D(OIL(-3))	-3294.464
	-19818.9
	[-0.16623]
D(OIL(-4))	-20650.38
	-18700
	[-1.10430]
C	344941.9



	-66528
	[5.18492]
R-squared	0.586713
Adj. R-squared	0.556956
Sum sq. resids	5.53E+13
S.E. equation	665002.4
F-statistic	19.71703
Log likelihood	-1996.381
Akaike AIC	29.72416
Schwarz SC	29.93936
Mean dependent	266189.5
S.D. dependent	999079.2

المصدر :- أعد الجدول أعلاه بالإعتماد على مخرجات البرنامج Eviews

الملحق (2) نتائج معادلة متجه تصحيح الخطأ بين سعر النفط والتنفقات الجارية

Error Correction:	D(CUR)
CointEq1	-0.00726
	-0.00152
	[-4.78002]
D(CUR(-1))	0.236377
	-0.06951
	[3.40073]
D(CUR(-2))	0.114107
	-0.07322
	[1.55836]
D(CUR(-3))	0.094339
	-0.07326
	[1.28774]
D(CUR(-4))	-0.75217
	-0.07041
	[-10.6829]
D(OIL(-1))	28809.57
	-43018.6
	[0.66970]
D(OIL(-2))	-4059.6
	-47600.4
	[-0.08529]
D(OIL(-3))	-14815.2
	-47916.3
	[-0.30919]
D(OIL(-4))	26107.45
	-44617.1
	[0.58514]
C	738756.9
	-139367
	[5.30080]
R-squared	0.6218
Adj. R-squared	0.594569
Sum sq. resids	2.79E+14
S.E. equation	1493706
F-statistic	22.83476
Log likelihood	-2105.63
Akaike AIC	31.34261
Schwarz SC	31.55781
Mean dependent	568543
S.D. dependent	2345886

المصدر :- أعد الجدول أعلاه بالإعتماد على مخرجات البرنامج Eviews

الملحق (3) بيانات الدراسة

السنة / الموسم	التنفقات الجارية (cur)	التنفقات الاستثمارية (Inv)	سعر برميل (Oil)
----------------	------------------------	----------------------------	-----------------



32.5	1794.688	3731.156	1980Q1
34.5	2863.813	3859.594	1980Q2
36	3802.563	4058.219	1980Q3
37	4610.938	4327.031	1980Q4
37.5	5288.938	4666.031	1981Q1
37.5	5836.563	5075.219	1981Q2
37	6253.812	5554.594	1981Q3
36	6540.688	6104.156	1981Q4
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
46.997	29175548	80504230	2016Q1
45.828	26257081	80552404	2016Q2
44.816	24287079	80173498	2016Q3
43.959	23265541	79367512	2016Q4
43.259	23192467	78134445	2017Q1
42.716	24067858	76474297	2017Q2
42.328	25891713	74387069	2017Q3
42.097	28664033	71872761	2017Q4

المصدر :- أعد الجدول أعلاه بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews